قوانين العودة والجنسية فى إسرائيل

اداة لتحقيق مطامعها التوسعية

دكتور جمال العطيفى

تتناول هذه الدراسة أساسا قوانين العودة والجنسية فى اسرائيل . غير انه لتفهم أبعاد هذه القوانين ومدى تعبيرها عن أطماع اسرائيل التوسعية وخطرها على حقوق الشعب العربى ، يتعين أن نبين مدى ارتباطها بالايديولوجية الصهيونية فى شأن الدولة اليهودية ، التى تتوسل بالعدوان وتستعين بأشد الاساليب منافاة للانسانية لتصبح دولة لليهود .

ومع أن الكلام عن الايديولوجية الصهيونية قد يكون معادا ، الا اننا نركز على النقاط المتصلة مباشرة بموضوعنا .

١ — ترى اسرائيل فى قانون العودة تعبيرا عن الفكر الصهيونى الذى يستند الى عبارة وردت فى التوراة العهد القديم ، سفر المزامير وفق الطبعة العربية من التوراة « عندما رد الرب ثبى صهيون ، صرنا مثل الحالمين » وتؤسس الصهيونية على هذه العبارة دعوتها اليهود الى العودة الى « أرض الميعاد » فلسطين ، بعد الفين سنة ! (١)

وهى نظرية خاطئة فى حد ذاتها تاريخيا وعلميا . فعلى حد تعبير سير ادوارد سبيرس فى مقدمة كتاب ابكاريوس المعروف « فلسطين من خلال ضباب الدعاية » الذى نشره عام ١٩٤٦ ، فان اليهود قد عادوا فعلا الى الارض الموعودة فى بابل بعد وقوعهم فى اسر الاشوريين ، وقبل أن يقوم الرومان بطردهم بعد ميلاد المسيح ، وانه لم ينهض بعدها رسول آخر ليبشر بعودة جديدة . (٢)

كما ان فكرة الشعب اليهودى كأمة متميزة تشكل وحدة عنصرية ، ليس لها أى سند علمى وفق ما كشفت عنه دراسات علم الانسان . فليس لليهود لغة مشتركة أو تاريخ مشترك ، اذ أنهم عاشوا خلال العشرين قرنا الماضية فى دول مختلفة وتباينت أساليب حياتهم وتقاليدهم ولغاتهم .

---

(١) Shabtai Rosenne, La Loi israélienne sur la nationalité et la loi du retour, Journal du droit international, 1954, Année 81, No. 1, p. 21.

(٢) Abcarius, M. F., Palestine through the fog of Propaganda, London, 1946, p. 9.

فالرابطة التى تجمعهم رابطة دينية محضة وليست رابطة قومية . فهـم ليسوا أمة ولكن طائفة دينية(١) .

ولكن الصهيونية ترى فى قانون العودة الرباط الحقيقى الذى يجمع بين يهود العالم(٢) . ودعوة ١٣ مليون هم يهود العالم الى العودة الى رقعة أرض كان لا يتجاوز عدد سكانها الاصليين عام ١٩٤٦ مليون و ٨٤٥٠٠٠ شخص ، تكشف بذاتها عن أطماع اسرائيل التوسعية . (٣)

٢ — أنه منذ بدأت الحركة الصهيونية على يد هرتزل فقد كان واضحا من كتابه الصغير الذى نشره فى فبراير ١٨٩٦ باسم دولة اليهود (٤) محاولة ادماج يهود العالم فى الحركة الصهيونية(٥) .

٣ — وقد بدأ تنفيذ الفكرة بالدعوة الى خلق وطن قـومى لليهـود فى فلسطين فى المؤتمر الصهيونى الاول الذى انعقد فى بـال بسويسرا عـام ١٨٩٧ ، وكانت وسيلة ذلك كما حددها برنامج هذا المؤتمر ، توطين العمال والمزارعين اليهود فيها . ومن ثم بدأت حركة الهجرة الواسعة سواء كانت شرعية أو متسللة .

---

(١) Sami Hadawi, Bitter Harvest, New York 1967, p. 26.
Colloque de Juristes Arabes sur la Palestine, Alger, Juillet, 1967, p. 27.

وأنظر كتاب نهـاية الشعب اليهـودى بقـلم جورج فريدمان الاسـتاذ بجـامعة باريس ، وقد نشره لاول مرة بالفرنسية عام ١٩٦٥ ثم نشر مترجما الى الانجليزية عام١٩٦٧ . وفى هذا الكتاب يرد المؤلف على الادعاء بأن اليهود يكونون شعبا ، بأنهم ينحدرون من مائة وعشرين بلد مختلف وأنهم قد اختلطوا بالاجناس الاخرى نتيجة تغيير الديانة والزواج المختلط والتغييرات البيولوجية والاجتماعية وأنهم لم يكونوا مجتمعا موحدا فى أى وقت من الاوقات .

(٢) Sh. Rosenne, Loc. Cit., P. 9.

وانظر الاشارة الى أقوال بن جوريون فى هذا الشأن فى ندوة القانونيين العـرب ، بالجزائر يوليو ١٩٦٧ عن قضية فلسطين ، الطبعة الفرنسـية القسم الاول المتعلق بالحقـوق التاريخيـة ص ٤٣ .

(٣) والعجيب أن تقرير لجنة بيل Peel الانجليزية عام ١٩٣٧ قد أشار الى أنه نتيجـة لزيادة هجرة اليهود لم تعد أرض فلسطين كافية لسـكانها (أبكاريوس ، المرجع السـابق ص ١٣٣) .

(٤) وهى الترجمة التى رآها الدكتور فايز صايغ لكتاب هيرتزل بدلا من الدولة اليهـودية التى جرت بها بعض الترجمات (أنظر كتابه الدبلوماسية الصهيونية من سلسلة دراسـات فلسطين التى يصدرها مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية) .

وتعبير دولة اليهود يختلف عن تعبير الدولة اليهودية ، فى أنه يحمل طابع استيطان يهود العالم فيها (أنظر فى هذا المعنى الاشارة الذكية الواردة فى تعليق حديث نشرته مجلة Esprit الفرنسية للكاتب Roger Akriche عدد نوفمبر ١٩٦٧ هامش ٥ ص ٨١٤) .

(٥) ويشير شاباتى روزين فى مقاله السابق الى أنه فى عام ١٨٥١ كتب بنديتو موسـوليني بحثا عن اعادة تكوين الدولة اليهودية فى فلسطين ولكنه لم ينشر الا فى عام ١٩٥١ ، وفى هذا البحث اقترح أن يكتسب اليهود الذين يفدون للاقامة فى الدولة المقترحة جنسيتها تلقائيـا (ص ٢١ هامش ١٢) .

٤ ــ أن وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ قد أشار الى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ثم جاءت وثيقة الانتداب على فلسطين فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ فأعادت النص على وعد بلفور وأكدت بذلك مؤامرة الدولة اليهودية. اذ رغم الزعم بأن المقصود هو ان يكون لليهود وطن قومى فى فلسطين ، دون ان تتحول فلسطين الى دولة يهودية ، ورغم التظاهر فى هذه الوثيقة بوجوب المحافظة على مصالح العرب ، الا أن جميع بنود هذه الوثيقة كان من شأنها فى النهاية أن تؤدى الى خلق الدولة اليهودية . فقد نصت المادة الثانية على تعهد دولة الانتداب بأن تجعل الظروف الاقتصادية لفلسطين بحيث تسمح باقامة وطن قومى لليهود وعلى تسهيلها هجرة اليهود الى فلسطين وتوطينهم . كما انها اعترفت فى المادة الرابعة بالوكالة اليهودية كهيئة تعاون حكومة الانتداب فى ادارة فلسطين وفى شئونها الاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق باقامة اليهود بفلسطين . كما انها أقرت فى المادة السادسة تسهيل الهجرة وتوطين اليهود فى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية التى أصبحت بمثابة دولة داخل الدولة . (١)

٥ ــ أن برنامج بلتيمور الصهيوني فى ١١ مايو ١٩٤٢ الذى كان ردا على الكتاب الابيض للحكومة الانجليزية الذى أصدرته فى مايو ١٩٣٩ وأعلنت فيه الحد من تدفق هجرة اليهود الى فلسطين ، طالب بفتح أبواب الهجرة لهم وأن يكون للوكالة اليهودية تنظيم هذه الهجرة وجعل فلسطين دولة يهودية(٢) .

ولكن البرنامج لقى معارضة جانب من اليهود الذين كانوا يكونون فى أمريكا المجلس اليهودى الامريكى .

٦ ــ وفى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ نشرت النيويورك تيمس قرارات المجلس اليهودى الامريكى ومنها انه « فى ضوء التفسير العالمى لتاريخ اليهود ومصيرهم ولاهتمامنا برفاهية ووضع الشعب اليهودى الذى يعيش فى أجزاء أخرى من العالم ، فاننا لا نستطيع أن نشترك أو نؤيد السياسة التى أوضحها البرنامج الصهيونى . ونحن نؤمن بأن دعوة القومية اليهودية من شأنها أن تشوش على اخواننا بشأن وضعهم ووظيفتهم فى المجتمع ويبعد اهتمامنا بمهمتنا التاريخية فى أن نعيش كجماعة دينية فى أى مكان » (٣) .

٧ ــ ان اعلان الصهيونية لاقامة اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ قدتضمن الاشارة الى أنها ستصبح مفتوحة لهجرة اليهود من جميع أنحاء العالم ،

---

(١) أنظر الكتاب الذى صدر حديثا للاستاذ فريد خورى أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيلانوفا بپنسلفانيا وعنوانه : The Arab Israeli Dilemma, 1968, P. 16.

(٢) John Davis, The Evasive Peace, 1968, P. 30 - 33

(٣) Khouri, op. cit., P. 30.

Khouri, op. cit., P. 31.

ومناشدةجميع يهـــود العالم بأن يقفوا الى جـــانب يهود أرض اسرائيـــل (ايرتز اسرائيل) (١) .

ويعنى هذا أن انشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين قد تحـــول الى انشاء دولة يهودية فى فلسطين (٢) بأمل الوصول بها بعد ذلك الى أن تصبح دولة ليهود العالم .

٨ ــ ونظرة الى احصاءات السكان فى فلسطين منذ وثيقة الانتداب حتى اقامة اسرائيل ثم عدوانها المتكرر ، تبين بوضوح الاطمـــــاع التوســـعية لاسرائيل ، التى تدعو الى عودة ١٣ مليون يهودى الى رقعة مـــن الارض لا يمكن أن تتسع لهم الا باغتيال حقوق العرب لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية المجاورة .

فهى تطلب الاراضى لاسكان المهاجرين وهى تسعى وراء المهاجرينلتتمكن من طلب الاراضى(٣) .

فقد كانت نسبة اليهود الى مجموع السكان فى فلسطين ١١ ٪ فى عـــام ١٩٢٢ فأصبحت ١٧ر٧ ٪ فى عـــام ١٩٣١ ، ثم ٢٨ ٪ فى عـــام ١٩٣٦ ، ثم ٣٢ ٪ فى عام ١٩٤٣ (٤) . وفى عام ١٩٤٨ حينما أعلن عن قيام اسرائيل كان عدد اليهود ٧١٣ر٠٠٠ ، وفى عام ١٩٥٣ كان قد قفز الى مليون و ٤٨٤ر٠٠٠ بينما تقلص العرب الى ١٨٦ر٠٠٠ أى أصبح العرب ١١ ٪ (٥) بينما كان عدد اليهود فى فلسطين عام ١٩٠٠ ــ ٥٠ر٠٠٠ يهودى فقط

وفى عام ١٩٦٥ أصبح ســـكان اسرائيل ٢ مليـــون و ٦٥٧٠٠٠ منهـــم

---

(١) أنظر نص وثيقة اعلان اسرائيل فى كتاب :
Baker, Legal System of Israel, 1968, P. 2 - 5.

(٢) Rosenne, loc. cit., P. 7.

(٣) نقلا عن كراسات التاريخ ، اسرائيل والبلاد العربية فى الشرق الاوسط منذ ١٩٤٨ رقم ٧٠ ، باريس ، أكتوبر ــ نوفمبر ١٩٦٧ ص ١٨ (مشار اليه فى ندوة الجزائر ص ٤٧) .

وقد توصلت عصابات اسرائيل بالقوة والارهاب الى طرد العرب حتى وصل عدد من فر منهم تحت ضغط الارهاب الاسرائيلى ٣٠٠ر٠٠٠ عربى قبل حرب ١٩٤٨ . ومن أمثلة هـــذه الاعمال الارهابية مذبحة دير ياسين (أنتونى ناتنج فى محاضرة أمام المؤتمر الثالث والعشرين للمجلس اليهـــودى الامريكى بنيويورك فى ٢ نوفمبر ١٩٦٧) ومذبحة كفر قاســـم فى ١٩٥٦/١٠/٢٩ (سامى حداوى ، المرجع السابق ص ٢٠٥ ، وأنظر أيضا جون ديفيز ، فى كتابه الســـــلام المراوغ السابق الاشارة اليه ص ٥٦ و ٥٧) .

(٤) أعمال ندوة الجزائر ، المرجع السابق ص ٤٦ .

(٥) من كتاب الشرق الاوسط الصادر عام ١٩٥٥ عن دار نشر أوربا .

٢ر٣٤٤ر٠٠٠ من اليهود أى تقلص العـــرب الى قرابة ثلاثمائة ألف (١) .

ومن ذلك يتبين أن الاهداف البعيدة للدولة اليهودية هى استيعاب جميع يهود العالم ، وهى لايمكن أن تستوعب يهود العالم الا بالتوسع (٢) مستغلة لتحقيق ذلك ولتجميع اليهود حول فكرتها بعض نصـــوص التـــوراة حيث تصورها على أن الرب قد وعد اليهود لا بالعودة الى فلسطين فقط بـــل باعطائهم الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات . (سفر التكوين الاصحاح الخامس عشر : ١٨) (٣) .

وهى تتوسل الى تحقيق هدفها بوسائل كثيرة ، منها استغلال العاطفة الدينية بل والتهديد ، مثل ما فعل بن جوريون ، حينما أعلن فى المؤتمر الصهيونى العالمى الخامس والعشرين عام ١٩٦١ أنه بعد اقامة الـــدولة اليهوديـــة وبعد أن فتحت اسرائيل أبوابها لجميع اليهود ، فان كل يهودى لا يعود الى اسرائيل يخالف تعاليم اليهودية والتوراة ببقائه فى أرض الشتات ، (٤) ومنها الاستعانة بنشاط منظماتها ذات الصفة العالمية مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيونى والصندوق القومى اليهودى ، وبوسائل الضغط والدعاية التى

---

(١) ووفقـــا لتقديرات وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) فان عـــدد اللاجئين العـــرب الفلسطينيين ، كان فى ٣ مايو ١٩٦٧ ، ١ر٣٤٥ر٠٠٠ نصـــفهم تقل أعمـــارهم عن ١٨ عاما (جون ديفيز ، المرجع السابق ص ٥٣ و ٥٤) وفى ديسمبر ١٩٦٧ أى بعد العـــدوان طرد اليهود حوالى ٢٤٥ر٠٠٠ من الضفة الغربية و ١١٦ر٠٠٠ من منطقـــة جولان بســـوريا و ٦١ر٠٠٠ من غزة وسيناء و ١٤٥ر٠٠٠ كانوا فى خيام اللاجئين فى المناطق العربيـــة التى احتلتها اسرائيل . ورغم قرار الجمعية العامة فى يونية ١٩٦٧ بالســـماح للاجئين الجـــدد بالعودة ، فان ٨٥٪ قد قدموا طلبات بذلك ولم يقبل منها سوى ١٥ر٠٠٠ حتى مايو ١٩٦٨ . واستمر الارهاب الصهيونى لاكراه العرب فى المناطق المحتلة على مغادرتهـــا (جون ديفيز ، المرجع السابق ، ص ١٩) .

وانظر مقال Don Peretz, Israel's New Arab Dilemma, The Middle East Journal, Winter 1968.

حيث اشـــار ص ٤٦ الى طرد اليهـــود للعرب من قراهم بعـــد عـــدوان يونيـــو وتدمـــير بعض القـــرى .

ووفق تقديرات جون ديفيز ، فان اسرائيل تضم ٢ر٥ مليون يهودى ، و ٣٠٠ر٠٠٠ عربى . أما المناطق التى احتلتها فيبلغ سكانها العرب أكثر من مليون وربع (ص ٧٠ المرجع السابق) وقريب من هذه الارقام الاحصاءات التى عرضها فريد خورى فى كتابه : The Arab Israeli Dilemma

(٢) انظر مقال عبد الوهاب كيالى : Sionisme et expansionisme المنشور بمجلة الازمنة الحديثة ١٩٦٧ ، العدد الخاص بملف النزاع الاسرائيلى العربى . وانظر أيضا كتابه « المطامع الصهيونية التوسعية » من سلسلة دراسات فلسطين ١٩٦٦ .

(٣) انظر فى ذلك تفصيلا سامى حداوى ، المرجع السابق ، ومقاله فى مجلة الازمنة الحديثة ، العدد المشار اليه . وانظر أيضا مقال روزين السالف الاشارة اليه واستشهاده بهذه العبارات من التوراة . ويلاحظ انه كان مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية الاسرائيلية .

(٤) سامى حداوى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

تمارسها . اما الوسيلة التى تجسد فيها التعبير القانونى عن هذا الهـدف فكانت قانون العودة ، أشد قوانين الجنسية رجعية وعنصرية فى العالم .

الهجرة فى ظل الانتداب :

وقبل أن نتعرض بالمناقشة لقانون العودة وهو من أوائل القوانين التى أصدرتها اسرائيل بعد اعلان قيامها ، يحسن أن نلم الماما سريعة بالوسائل ذات الشكل القانونى التى استعانت بها الحركة الصهيونية لتهجير اليهود الى فلسطين فى ظل نظام الانتداب البريطانى ، مع التنبيه الى أن الحركة الصهيونية قد استعانت أيضا بوسائل مستترة وغير شرعية لتحقيق الهجرة .

ومن المعروف أنه فى عام ١٩٠٠ كان عـدد اليهود فى فلسطين لا يتجاوز خمسين ألفا ، وكان هؤلاء اليهود شأنهم شأن العرب من رعايا الدولـة العثمانية . فكيف قفز هذا العدد ليصبح فى عام ١٩٤٨ حينما أعلن عن قيام اسرائيل ، ٧١٣ر٠٠٠ أى بزيادة تصل الى قرابة خمسة عشر ضعفا . (١)

وقد سبق أن اشرنا الى ما تضمنه وعد بلفور ثم وثيقة الانتـداب عن تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين . ففى يوليو ١٩٢٠ ، وقبل اعلان وثيقة الانتداب كان قد صدر أمر ينظم الهجرة ، بحيث يسمح سنويا بعدد مـن المهاجرين اليهود يبلغ ١٦٥٠٠ . وقبل نهاية العام الاول بعد صدور هـذا الامر أوقف العمل به فى مايو ١٩٢١ بعد اضطرابات وقعت فى يافا وهددت الامن وثبت أن مرجعها كان هجرة اليهـود . ومع ذلك فتحت تأثير الضغط الصهيونى على الحكومة البريطانية أصدرت اعلانا آخرا فى ٣ يونيو ١٩٢١ أعادت بمقتضاه فتح ابواب فلسطين للقادمين من اليهود الـذين لا تـزيد اقامتهم على ثلاثة شهور ، ومن تكون له وسائل خاصة تمكنه من الاقامة بصفة مستديمة وذوى المهن الحرة وزوجات واطفال واقـارب المقيمين فى فلسطين والاشخاص الذين يتاح لهم العمل لدى أرباب اعمال معروفين ، واصحاب الوظائف الدينية ومن يستردون اقامتهم . ثم صدر فى سبتمبر ١٩٢٥ أمر آخر ، قسم المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول فلسطين الى طوائف مختلفة . فسمح بالهجرة لمن يحوز وعائلته ألف جنيه استرلينى ، وللمهنى الذى يحوز خمسمائة جنيه استرلينى ، والحرفى الذى يحوز مائتين وخمسين جنيه استرلينى ولكل من يتمتع بدخل يبلغ أربعة جنيهات شهريا ، ولليتامى ، وللرجال والنساء ذوى الوظائف الدينية ، وللطلاب الذين تضمن لهم نفقات المعيشة وللعمال من الرجال والنساء وعائلاتهم وأقارب المقيمين فى

---

(١) الاحصاء منشور فى كتاب الشرق الاوسط عام ١٩٥٥ ، دار نشر أوربا
وفى احصاء آخر عن عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين فى الفترة من عام ١٩١٩ الى ١٩٤٧ ، أنه فى المدة من ١٩١٩ الى ١٩٣٢ بلغ عددهم ٨٤ر٠٩٣ ومن ١٩٣٢ الى ١٩٣٩ بلغ ٢١٨ر٠٩٩ وفى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٧ بلغ ٥٦٣ر٩٢ .
(The Statesman's Year Book, London, Macmillan, 1963).

فلسطين(١) . ومن هذا التعداد يبين أن باب الهجرة قد فتح على مصراعيه ، وقد أعقب ذلك تأسيس اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) ليتولى مسئولية تشغيل المهاجرين اليهود واحلالهم محل العرب(٢) .

ورغم أن وزير المستعمرات البريطانى قد صرح أمام البرلمان عام ١٩٣٠ بأنه اذا كان قد ترتب على تهجير اليهود الى فلسطين حرمان السكان العرب من فرص العمل ، فان من واجب سلطات الانتداب أن توقف هذه الهجرة حتى تستقر علاقات العمل ، فانه بعد هذا التصريح بأربعة شهور فقط كتب رئيس الوزراء وقتئذ رمزى ماكدونالد الى حاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية مقرا قبوله وجهة نظر الصهيونية من أن من حق اليهود طرد العرب من المشروعات التى يمولها اليهود وأن الحكومة فى تقديرها قوة العمل ستدخل فى اعتبارها مدى مساهمة اليهود فى الدخل القومى . وقد ترتب على ذلك أن عدد المهاجرين من اليهود الذى كان قد وقف فى عام ١٩٣٠ عند رقم ١٠٤٧٥٠ وصل فى خلال ست سنوات الى ١٧٧٨٩٥ بزيادة قدرها ١٦٤ ٪ . وفى عام ١٩٣٨ وصلت أرقام الهجرة المصرح بها الى ٣٠٦٠٤٩(٣) .

وفى عام ١٩٣٩ أعلن عن سياسة جديدة تضمنها كتاب أبيض للحد من الهجرة غير المحدودة لليهود والوقوف بها عند تاريخ معين . بحيث يتم ادخال ٧٥ر٠٠٠ مهاجر يهودى خلال خمس سنوات ثم تتوقف الهجرة بعد ذلك الا اذا وافق العرب ، ومن ثم تتأسس دولة فلسطينية مستقلة لا يشكل اليهود فيها أكثر من ثلث السكان .

وقد كان رد الفعل لهذه السياسة الجديدة ، أن زاد تدفق الهجرة غير المشروعة والمتسللة . ففى عام ١٩٣٧ وأمام لجنة بيل قدر عدد المتسللين بحوالى ٤٠٠ر٠٠٠ أو ٥٠٠ر٠٠٠ . ولكن من المؤكد أن اعداد الهجرة غير المشروعة قد تزايدت بعد ذلك اذ اصرت الصهيونية على وصف التشريعات التى تحد من هجرة اليهود الى فلسطين بأنها تشريعات « غير شرعية » لانها تتنافى مع مازعموا أنه حقهم التاريخى فى العودة الى فلسطين . وأنكرت وصف الهجرة المتسللة بأنها غير مشروعة ، بحجة أنه لايمكن لاى قانون أن يحرم اليهودى من حقه فى العودة الى وطنه القومى . وحتى فى ظل السياسة البريطانية الجديدة كان اليهود قد نجحوا فى استملاك الاراضى

---

(١) راجع التطور التشريعى للهجرة فى ظل الانتداب فى كتاب أبكاريوس سالف الاشارة اليه ص ١١٠ وما بعدها .

(٢) وكانت تصاريح الهجرة تمنح جماعية للوكالة اليهودية . ومن الامثلة الصارخة الدالة على ان الشروط التى وضعتها سلطات الانتداب للهجرة كانت مجرد شروط شكلية ، ان مهاجرا عمره ٢٨ سنة حصل على تصريح له ولزوجته وعمرها ١٨ سنة ، وابنهما وعمره ١٢ سنة ! وفى حالة أخرى ثبت أن عمر المهاجر ٢٣ سنة وعمر زوجته ١٠ سنوات وابنتهما ٥ سنوات ! (ابكاريوس ص ١١٣) .

(٣) أبكاريوس ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

وفى تسخير سلطات الانتداب لاقامة الطرق التى توصل الى مستعمراتهم وفى السماح بتسليحهم دون العرب(١) .

وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت عصابات الهاجانـــاة وهى الجناح العسكرى للوكالة اليهودية تعد العدة للاستيلاء على السلطة . وما أن أعلنت بريطانيـــا فى ١٤ فبراير ١٩٤٧ عن لســـان وزير خارجيتها بيفن انسحاب الانجليز من فلسطين ووضع مسئوليتها فى يد الامم المتحدة ، حتى أصبح الباب مفتوحا للصهيونية للاطاحة بالعرب على النحو الذى يعرفـــه العـــالم(٢) .

قـــانون العـــودة :

فى ١٤ مايو ١٩٤٨ صدر اعلان قيام اسرائيل ، وفى هذا الاعلان أعيـــد تأكيد أن اسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية ولتجميـــع اليهـــود من الشتات diaspona . وقد وقع هذا الاعلان جماعة من سبعة وثلاثين شخصا يمثلون الطائفة اليهودية فى فلسطين والحركة الصـــهيونية العالمية وسمت نفسها المجلس القومى . وجعلت من نفسها مجلسا مؤقتا للدولة حتى يتم اصدار دستور ودعوة جمعية تأسيسية لاقراره .

وفى نفس اليوم أصدر مجلس الدولة المؤقت اعلانا بالغاء القوانين التى كانت تحد من هجرة اليهود أو من انتقال ملكية الاراضى اليهم وفق الكتاب الابيض للحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٩ (٣) .

ثم كان قانون العودة الذى يحمل رقم ٥٧١٠ لسنة ١٩٥٠ ، فى مقدمـــة القوانين التى أصدرها الكينسيت الاول فى ٧ يوليو ١٩٥٠ .

ويعتبر قانون العودة Schwut من المعالم المميزة لطبيعة اسرائيل كدولة عنصرية . ويمكن أن نقول بصفة عامة أن الظاهرة الشاذة فى هذا القانون هو الاستعداد الفورى لقبول القادمين من اليهود فى جنسيةاسرائيل

---

(١) ابكاريوس ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٢) انظر فى ذلك العرض القيم لـــاكسيم رودنسون فى كتابه :
«Israel et le Refus Arabe». Editions du Seuil, 1968. P. 23.
ومقاله : Israel, Fait Colonial فى مجلة الازمنة الحديثة ، العدد الخـــاص بملف النزاع الاسرائيلى العربى ، ١٩٦٧ .

(٣) Baker, H. E. Legal System of Israel, 1968, P. 7.
وقد صدر فى اسرائيل الامر رقم ٥٧٠٨ لعام ١٩٤٨ المسمى :
Law and Administration Ordinnance
ونص فيه على أن اليهودى الذى هاجر الى فلسطين بالمخالفة لقوانين حكومة الانتـــداب ، تعتبر هجرته مشروعة وبأثر رجعى من تاريخ دخوله فلسطين (Rosenne, loc. cit., P. 27)

فى نفس اللحظة التى تطأ فيها أقدامهم أرضها . ولا يمكن الزعم بأن هؤلاء القادمين كانوا هاربين من الاضطهاد أو التفرقة العنصرية ، بل ان قانون العودة يقبل أى يهودى فى أية ناحية من العالم باعتباره يهوديا(١) . فالمميز الرئيسى الذى يميز اسرائيل والذى يعتبر حجر الزاوية فيها ويحدد مهمة الصهيونية فيها هو قانون العودة ، بحيث يمكن القول بأنه وفق هذا القانون لا تمنح اسرائيل اليهودى حق الاقامة فيها ، بل أنه يستمد هذا الحق من كونه يهوديا . وكأن اسرائيل لم تنشأ لتكون دولة لرعاياها فقط ، بل لجميع يهود العالم(٢) .

ومعروف أن الجنسية فى أية دولة فى العالم تمنح على أساسين : أساس رابطة الاقليم Jus Soli أو رابطة الدم Jus Sanguinis أى أن يولد الشخص فى اقليم دولة فيكتسب جنسيتها ، أو يكتسب جنسية أبويه .

ولكن قانون العودة يخرج على هذه الاصول المقررة فى القانون الدولى فيورد أشد الاحكام عنصرية ، ويقرر منح الجنسية الى اشخاص لمجرد صفتهم « كيهود » .

ويتضمن هذا القانون حكمين أساسيين : (أ) أن كل يهودى أيا كان سنه ، له حق العودة الى اسرائيل كمهاجر Oleh . (ب) وأن كل يهودى كان قد هاجر الى اسرائيل قبل العمل بهذا القانون ، وكل يهودى يولد فيها سواء قبل العمل بهذا القانون أو بعده يكون شأنه شأن القادم مستقبلا من المهاجرين . فالقانون قد شبه اليهود المقيمين فى اسرائيل وقت اعلان قيامها بوضع اليهود الذين يهاجرون اليها بعد ذلك ، وليس العكس . وهى صياغة قصد بها التأكيد على أن اسرائيل بلد قوامه الهجرة (٣) .

والجديد الذى لا نظير له فى أى قانون للجنسية فى العالم أن منح الجنسية الاسرائيلية لليهودى الذى يهاجر الى اسرائيل ، مقرر له فى أى وقت وغير محدد بأى قيد زمنى فى المستقبل . وبينما تعنى الدولة عادة برعاياها الموجودين فى اقليمها وتسبغ عليهم جنسيتها ، اذ باسرائيل تمد حمايتها الى سائر يهود العالم . كما أن مبدأ الاقليمية وهو الاساس الاول لمنح الجنسية

---

(١) Boasson, Some Theoretical and Practical Considerations of the Israel Nationality Law, Netherlands International Law Review. October 1955, P. 375.

(٢) John H. Davis, The Evasive Peace, 1968, P. 84.

(٣) Shabtai Rosenne, The Israel Nationality Law and the Law of Return. Journal du droit international, 81ème année, 1954, No. 1. P. 25. Lehmann (R) Nationalité et Religion en Israel, Journal du droit international. Année 90, No. 3, 1963. P. 697.

فى قوانين الجنسية فى العالم يلعب دورا مختلفـــا فى قانون العودة . فهو لا يقيم أى وزن للاقامة السابقة أو مدتها . وأخيرا فان هذا القانون يتخـــذ معيارا عنصريا لمنح الجنسية وفقا له ، وهو صفة اليهودى (١) . وهـــذا المعيار يخالف الاسس العامة المستقرة فى المجتمع الدولى الحديث بشأن رابطة الجنسية ، وهو يعنى أن يصبح من حق ١٣ مليون يهودى فى العالم أن يصبحوا مواطنين فى اسرائيل ، فى الوقت الذى يطرد فيـــه العرب من ديارهـــم .

قانون الجنسية :

وفى أول أبريل ١٩٥٢ أصدرت اسرائيل قانونا للجنسية يحمل رقم ٥٧١٢ لسنة ١٩٥٢ وقد أصبح نافذا فى ١٤ يوليو ١٩٥٢ . وقد حدد طرق اكتساب الجنسية الاسرائيلية فى أربعة : العودة ، والاقامة فى اسرائيـــل والميلاد وأخيرا التجنس .

ورغم أن هذه الطرق ، فيما عدا العودة ، تبدو فى ظاهرها متفقـــة مع الاسس العامة المتعارف عليها فى قوانين الجنسية فى العالم ، الا أنه عنـــد التأمل يبين أن الطـــابع العنصرى يتدخل فى تحـــديد جميع طرق كسب الجنسية .

فبعد أن أعاد قانون الجنسية النص على العودة كطريق لكسب الجنسية الاسرائيلية ، أشار الى أن اليهودى الذى بلغ ثمانية عشر عاما ويكون رعية لدولة أخرى ، ويعود الى اسرائيل ، يكون له أن يعلن عدم رغبته فى الجنسية الاسرائيلية . وبمفهوم المخالفة ، فانه اذا لم يعلن هذه الرغبة ، فانه يكتسب الجنسية الاسرائيلية تلقائيا رغم رعويته لدولة أخرى ، ودون تطلب أن يعلن رغبته فى اكتساب الجنسية الاسرائيلية (٢) .

وحتى اليهودى الذى يعلن عند قدومه الى اسرائيـــل عدم رغبته فى اكتساب الجنسية الاسرائيلية بناء على قانون العودة ، يجوز له فى أى وقت أن يطلب التجنس بالجنسية الاسرائيلية دون اشتراط ما يتطلبه هذا القانون فى طالب التجنس ، من أن يكون مقيما فى اسرائيل لمدة ثلاث سنوات خلال

---

(١) Lehmann, Nationality and Religion in Israel, loc. cit., P. 697.

(٢) ومصداق ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة تل أبيب عام ١٩٥٥ فى قضية مهـــاجر قدم الى اسرائيل عام ١٩٥١ كسائح ، ولكنه بقى فى اسرائيل دون أن يحصل على شهادة اقامة فى الموعد المحدد ، ومع ذلك قررت المحكمة اعتباره مواطنا اسرائيليا بحجة أنه كانت لديه نيـــة الاقامة ، ورتبت على ذلك حقـــه فى الادلاء بصوته فى الانتخابات الاسرائيلية استنادا الى أن قانون العـــودة لا يتطلب لاكتساب اليهودى الجنسية الاسرائيلية الا عدم اعلانه رغبتـــه فى التنازل عن حقه فى هذه الجنسية .

(Arazi, Arye, Le système Electoral Israélien, Genève 1963).

الخمس سنوات السابقة على طلبه (١) . بل ان هذا القانون يمنح الجنسية كذلك لاولئك الذين خدموا فى جيش اسرائيل أو الذين فقدوا ابنا أو ابنة فى هذه الخدمة ، دون تطلب شروط الاقامة الفعلية فى اسرائيل ، اذ أنه ينص على منح الجنسية له اذا كان ينتوى الاقامة فى اسرائيل . كما انه يمنح الجنسية لزوج الاسرائيلى ولو كان غير مقيم فى اسرائيل (٢) .

كذلك فانه يعتبر الاسرائيلى الذى يقيم فى الخارج ، وكأنه مقيم فى اسرائيل طالما أنه لم يستقر فى الخارج . اذ أن وزارة الخزانة الاسرائيلية تعد الاسرائيلى الذى يستقر به المقام فى الخارج ، من المقيمين فى اسرائيل مع ذلك اذا كانت له علاقات بها وتسمى هذا النوع من السكان « سكانا ماليين » لاسرائيل . كأن يكون له فى اسرائيل منزل أو ممتلكات أخرى (٣) .

أما بالنسبة لمن كانوا من الرعايا الفلسطينيين غير اليهود ، فان القانون يتطلب فيهم شرطا ثلاثة ، أن يكونوا فى أول مارس ١٩٥٢ مسجلين كمقيمين طبقا لقانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٤٩ وأن يكونوا مقيمين فى ١٤ يوليو ١٩٥٢ تاريخ بدء العمل بقانون الجنسية ، وأن يثبتوا فوق كل ذلك اقامتهم خلال المدة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ١٤ يوليو ١٩٥٢ . ومعنى هذا أن العربى الذى كان غائبا فى بلد عربى مجاور ثم عاد الى وطنه بعد اعلان قيام اسرائيل ، يكون عليه عبء اثبات شرعية عودته (٤) .

ولعل أخطر ما يتضمنه هذا القانون أنه يفتح الباب على مصراعيه للجنسية المزدوجة ، ولا يلقى بالا الى ما استقر عليه الرأى فى الفقه الدولى وفى كثير من الاتفاقات الدولية من وجوب الحد من حالات ازدواج الجنسية . وهو ما انتهت اليه أعمال معهد القانون الدولى فى اجتماعاته فى اكسفورد عام ١٨٨٠ وفى كمبردج عام ١٨٩٥ وفى استكهولم عام ١٩٢٨ وأعمال معهد القانون الدولى فى استكهولم عام ١٩٢٤ وما انتهى اليه مؤتمر تقنين القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٣٠ . فالمادة ١٤ من قانون الجنسية الاسرائيلى تنص على أنه فيما عدا حالات التجنس فان اكتساب الجنسية الاسرائيلية لا يتوقف على التنازل عن الجنسية السابقة . وتضيف هذه المادة فى فقرتها الثانية ، أنه فى حكم هذا القانون يعتبر الشخص مواطنا اسرائيليا ، حتى لو كان يتمتع بجنسية أجنبية . ومقتضى هذا أن اليهودى الذى يهاجر الى اسرائيل مستغلا قانون العودة ، لا يفقد جنسيته الاسرائيلية ولو عاد بعد

---

(١) Baker, op. cit., P. 58.

(٢) Boasson, loc. cit., P. 376.

(٣) Ibid., P. 383.

ويلاحظ الفارق بين من يكتسب الجنسية بالتجنس ومن يكتسبها بالعودة . فمن يكتسبها بالعودة لا يفقدها ولو أقام فى الخارج وطالت اقامته .

(٤) Ibid., P. 379.

ذلك وهاجر من اسرائيل واستقر به المقام فى الخارج . بل حتى أولاده الذين يولدون فى الخارج يظلون محتفظين بالجنسية الاسرائيلية (١) .

والواقع أن قانونى العودة والجنسية الاسرائيليين يثيران تساؤلا حول تعريف « اليهودى » الذى يستفيـد من قانون العـودة ، وحول « الولاء المزدوج » الذى تخلقه امكانية التجنس بالجنسية الاسرائيلية مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية . والاجابة عن السؤالين تكشف عن الفكرة العنصرية التى تقوم عليها اسرائيـل ، ومدى ما تؤدى اليه من اخلال بسيادة الدول الاخرى على رعاياها .

من هو اليهودى ؟

تبينا أن قانون العودة يجعل من صفة « اليهودى » سببا لكسب الجنسية الاسرائيلية فى أى وقت تطأ فيه قدمه أرض اسرائيل .

ولكننا لا نجد فى القانون تعريفا لليهودى .

وقد قدمت بشأن تحديد صفة اليهودى ثلاثة آراء . رأى بتحديد هـذه الصفة وفقا للقانون الدينى الذى يرى أن اليهودى هو كل شخص يولد من أم يهودية أو يتحول الى اليهودية وفقا للتعاليم الدينية ، ورأى يرى أن يقبل اقرار الشخص الذى يدلى به بحسن نية . ورأى ثالث بأن يكون مرجع ذلك قوانين الدولة الاصلية لليهودى اذا كانت تعترف بالديانة اليهودية وبالطائفة اليهودية (٢) .

وهذا الرأى الاخير لم يكن موضع اهتمام جدى . واقتصرت المناقشـة على الرأيين الاول والثانى . وتبدو صعوبة الاقتراح الاول بالنسـبة لابن اليهودى من أم غير يهودية . وعلى أى حال فمنذ عام ١٩٥٣ لم يعد هناك سبيل لتوثيق زواج فى اسرائيل بين يهودى وغير يهودية . واذا أصـدرت الحاخامخانة اليهودية تصريحا بالزواج ، بناء على معلومات غير كافية عن

---

(١) Ibid, p. 383

وانظر شرحا لاحكام قانون الجنسية الاسرائيلى فى كتاب بيكر ، النظام القانونى لاسرائيل ، ص ٥٦ — ٦٠ .

وقارن حكم محكمة العدل الدولية الصادر فى ٦ أبريل ١٩٥٥ فى قضية Nottebohm وقد أكد أن مسائل الجنسية وان كانت من الاختصاص الداخلى لكل دولة ، الا أن ذلك يجب أن يكون متفقا مع العادات الدولية ومبادىء القانون المتعارف عليها بشأن الجنسية ، ومنهـا أن تكون هناك صلة حقيقية بين الشخص طالب التجنس وبين الدولة التى يطلب جنسيتها .
Nottebohm Case (second phase), Judgement of April 6th 1955, I.C.J. Reports 1955, P. 4.

(٢) Shabtai Rosenne, loc. cit., P. 25.

ديانة الزوجين ، فان أبناءهم يعتبرون مع ذلك من الرعايا الاسرائيليين . كما ان ابن الام اليهودية يعتبر يهوديا أيا كانت ديانة الاب . واذا ولد فى اسرائيل فهو يعتبر اسرائيليا ، أما اذا ولد خارج اسرائيل فانه يعتبر اسرائيليا ، اذا كانت أمه اسرائيلية(١) . كذلك ثارت أشكالات بالنسبة لليهود الذين هاجروا الى اسرائيل ، وأعلنوا أنهم يعتبرون أنفسهم من الطائفة اليهودية دون أن تكون لديهم نية اكتساب الديانة اليهودية . وانتهى الامر الى قبولهم كيهود دون التزام بما تقضى به التعاليم اليهودية (٢) . كذلك تثور الصعوبة بالنسبة لليهود الذين يعتنقون ديانة أخرى ، مثل بعض اليهود الذين تحولوا الى المسيحية (٣) .

ولعل من أهم القضايا التى أثارت مناقشات عديدة فى هذا الشأن القضية المعروفة بقضية الاب دانيال أو قضية روفيشين التى صدر فيها حكم المحكمة العليا الاسرائيلية فى القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ . وكانت متعلقة بحالة مهاجر يهودى كان قد اعتنق الديانة المسيحية .

ووقائع هذه القضية أن أزوالد روفيشين يهودى ولد فى بولندا عام ١٩٢٢ من أبوين يهوديين ، وكان من بين أعضاء الحركة الصهيونية ، وقد عاش بعدها فى منطقة الاحتلال السوفيتية من عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤١ وكان يعد عدته للهجرة الى فلسطين حينما داهمه الغزو الالمانى فى يونيو ١٩٤١ . وقد نجح بعد ذلك فى أن يعمل مترجما للالمان مدعيا انه مسيحى ، ثم دخل أحد الاديرة بعد ذلك واعتنق المسيحية . وبعد أن أعلن عن قيام اسرائيل ، فكر الاب دانيال ، وهو الاسم الذى تسمى به ، فى أن يهاجر الى اسرائيل . ونجح فى أن يحصل على موافقة السلطات البولندية فى عام ١٩٥٨ فى الموافقة على هجرته تأسيسا على انتمائه للطائفة اليهودية ، وتضمنت هذه الموافقة احلاله من رابطة الولاء قبل بولنده . وعندما وصل الاب دانيال الى اسرائيل ، اعتبرته السلطات الادارية مهاجرا طبقا لقانون العودة وتحت موافقة المحكمة العليا . ولكن المحكمة العليا بأغلبية أربع اصوات ضد صوت واحد ألغت اجراءات السلطة الادارية بقبوله مهاجرا طبقا لقانون العودة . وبطبيعة الحال لم يكن هناك أدنى شك فى أن السلطات الاسرائيلية كانت ستقبل تجنسه بالجنسية الاسرائيلية فى الحال لو قدم طلبا بالتجنس،

---

(١) Boasson, loc. cit., P. 381.

(٢) Lehmann, loc. cit., P. 691.

(٣) Boasson, loc. cit., P. 381.

أما المسيحى الذى يتحول الى اليهودية ، فان اسرائيل تعتبره يهوديا . ويبدو مدى غرابة هذا الحكم فى حالة الممثل الزنجى الامريكى سام ديفيز الذى اعتنق اليهودية منذ سنوات . ووفقا لمنطق قانون العودة ، فان ديفيز يعتبر وكأنه كان منفيا فى أمريكا وأنه كان يحن الى اليوم الذى يستطيع فيه العودة الى فلسطين . (سامى حداوى ص ٣٦) .

وفى الوقت الذى يبدوفيه سخف الاعتراف بحق العودة لشخص غريب فى لغته وفى لونه عن سكان فلسطين ، يطرد منها المسلمون والمسيحيون وهم أصحابها الشرعيون .

ولكن الاب دانيال رفض أن يقدم طلبا بالتجنس وأصر على أن يعامل طبقا لقانون العودة وأن يكتسب الجنسية الاسرائيلية كحق له .

وهذه هى نقطة الخلاف التى ثار فيها تحديد معنى اليهودى .

وكانت نقطة الجدل فى هذه القضية ، هل يؤخذ بمعيار الدين أو بمعيار الطائفة . والواقع أن المعيارين قد اختلطا لدى المحكمة ، بحيث أنهـا مثلا قررت أن اليهودى الملحد يعد يهوديا طالمـا أنه لم يعتنق ديانة أخـرى ، وعادت فى مناسبة أخرى وقررت أن العبرة بفكرة الطائفة اليهودية ، فيما عدا حالة اعتناق ديانة أخرى ، بحجة أنه فى هذه الحالة يكون قد قطع صلته بالمجتمع الاسرائيلى ولا يصح أن يستفيد من قانون العودة وأن هـذا الرأى وهو استبعاد معتنقى الديانة المسيحية من الطائفة اليهودية ، مستفاد من مفهوم الدعوة الصهيونية (١) . وهـذا الحكم يكشف فى ذاته عن الفكرة العنصرية التى يقوم عليها قانون الجنسية الاسرائيلى ، والتى هى أساس اسرائيل (٢) .

الولاء المزدوج :

يبين عند التأمل فى قانون العودة والجنسية الاسرائيليين انهما لا يقتصران على خلق حالات ازدواج فى الجنسية ، بل انهما ينطويان على اعتداء على سيادة الدول الاخرى واخلال برابطة الولاء التى تربط رعاياها بها . بل انها بذلك تخلق مشاكل كثيرة خاصـة بأداء الخـدمة العسكرية والحماية الدبلوماسية فضلا عن مشاكل تحديد سن البلوغ والميراث .

واذا كانت تشريعات بعض الدول مثل هولندا تجعل من اكتساب اليهودى الهولندى لجنسية اسرائيل سببا لفقدانه الجنسية الهولندية ، فان تشريعات دول أخرى مثل انجلترا تسمح له بأن يحمل جواز سفر بريطانى الى جانب جواز سفره الاسرائيلى . بل ان المحكمة العليا الامريكية قد أصدرت حكما خطيرا فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ سلمت فيه بحق المواطن الامريكى فى أن يدلى بصوته فى الانتخابات الاسرائيليـة دون أن يفقد تبعـا لذلك جنسيته

---

(١) أنظر فيما تقدم تعليق Lehmann على هذا الحكم فى مقاله سالف الاشارة اليه .

(٢) أنظر كتاب الدولة والدين فى اسرائيل للدكتور أسـعد مرزوق من سلسلة دراسـات فلسطينية التى يصدرها مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الفصل الخامس المعنون « من هو اليهودى ؟ » .

الامريكية (١) . والنتيجة المباشرة الواضحة لهذا الحكم أن اليهودى الامريكى قد أصبح فى استطاعتــه أن يشــارك فى النشــاط السياسى فى اسرائيل مباشرة وهو فى مأمن من أن يفقد جنسيته الامريكية ، كما أنه وقد انتهت المحكمة العليا الامريكية فى هذا الحكم الى عدم دستورية حالات فقد الجنسية التى أوردها قانون الهجرة والجنسية الامريكى الصادر عام ١٩٥٢ ومن بينها حالة من يلتحق بالخدمة العسكرية فى جيش دولة أجنبية فقــد أصبح من الجائز للمواطن الامريكى اليهودى أن يلتحق بجيش اسرائيل وهو فى مأمن من أنه لن يفقد جنسيته الامريكية (٢) .

والغريب انه منذ عشر سنوات كانت هذه المحكمة قد أصــدرت حكما بدستورية قانون الجنسية الذى يسلب الجنسية من المواطن الامريكى اذا صوت فى انتخابات سياسية فى دولة أخرى . سلمت بدستورية هذا القانون فى قضية لم يكن فيها المواطن « يهوديا » ولكنه كان من أصل مكسيكى ، وقد ولد فى تكساس عام ١٩٠٩ وعاش فى أمريكا ثم سافر بعــد ذلك الى المكسيك وأدلى بصوته هناك فى الانتخابات . فقررت الحكومة الامريكية أنه

---

(١) Beys Afroyim, V. Dean Rusk, Secretary of State, No. 456.

وتخلص وقائع القضية التى صدر فيها هذا الحكم فى أن مواطنا أمريكيا يهوديا يدعى بييز أفروييم وهو يهودى ولد فى بولندة عام ١٨٩٣ ثم هاجر الى الولايات المتحدة عام ١٩١٢ وتجنس بالجنسية الامريكية عام ١٩٢٦ ، قد سافر الى اسرائيل عام ١٩٥٠ . وفى عــام ١٩٥١ أدلى بصــوته فى انتخابات الكينسيت ــ وهو المجلس التشريعى فى اسرائيل ــ وقد جرت هــذه الانتخابات على وجه التحديد فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ لانتخاب الكينسيت الثانى فى حياة اسرائيل . وفى عام ١٩٦٠ ، أى بعد عشر سنوات طلب هذا اليهودى من القنصلية الامريكية فى حيفا تجديد جواز سفره ، فرفضت على أساس أنه فقد جنسيته الامريكية تطبيقا للمادة ٤٠١ من قانون الجنسية الامريكية الصادر عام ١٩٤٠ والتى تنص على أن المواطن الامريكى يفقد جنسيته اذا اشترك فى انتخابات سياسية فى دولة أجنبية . وهو نفس الحكم الذى أعيد النص عليه فى قانون الهجرة والتجنس الامريكى الصادر عام ١٩٥٢ . فطعن هذا اليهودى فى قرار الخارجية الامريكية أمام محكمة فيدراليــة بواشنطن مدعيــا أن النص الوارد فى قانون الجنسية يخرق مايقضى به التعديل الرابع عشر للدستور الامريكى من أن من يولدون فى الولايات المتحدة أو يكتسبون جنسيتها يعتبرون مواطنين فيها ، وأن النص فى قانون الجنسية على حرمان المواطن الامريكى الذى يدلى بصوته فى انتخابات سياسية فى دولة أجنبية من جنسيته ، نص غير دستورى بحجة انه ليس من حق الكونجرس أن ينتزع صــفة المواطن عن المتجنس ، تلك الصــفة التى أكدها التعديل الرابع عشر للدستور ، الا اذا تنازل المتجنس عن جنســيته بارادته . وقد رفضت المحكمة الفيدرالية ادعاء هذا اليهودى ، وأيدت محكمة الاستئناف حكمها فلجأ الى المحكمة العليا التى وافقته على رأيه مقررة هذا المبدأ الخطير فى شأن علاقة المواطن الامريكى اليهودى باسرائيل .

وقد أصدر هذا الحكم باسم أغلبية أعضاء المحكمة ، القاضى بلاك . ومع ذلك فقد خالفهم فى الرأى أربعة من قضاة المحكمة . ومعروف ان المحكمة العليا الامريكية تشكل من تسعة قضاة ، وأن أحكامها تصدر بالاغلبية أى أن أصوات خمسة قضاة تعد كافية غير أن للاقلية الحق فى ان تثبت رأيها المخالف لرأى الاغلبيــة .

(أنظر تعليقنا على هذا الحكم فى أهرام ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ وأنظر تعليق الدكتور أحمد القشيرى مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٦٩) .

(٢) أنظر تعليق الايكونوميست فى ٣ يونيو ١٩٦٧ .

فقد جنسيته الامريكية وأيدت المحكمة العليا قرار الحكومة وقضت بأن قانون الجنسية قانون دستورى لانه لمـا كان من حق الكونجرس أن ينظم علاقة الولايات المتحدة بالدول الاجنبية ، وكانت هذه العلاقات الخارجية تقتضى تنظيم اسقاط الجنسية عمن يشتركون فى انتخابات سياسية فى الدول الاخرى لاحتمال أن يؤثر ذلك على هذه العلاقات ولان قيـــام المواطن الامريكى بالاشتراك فى الانتخابات السياسية فى دولة أخرى يهدم ولاءه لوطنه — فان القانون دستورى وبالتالى فان حرمان هذا « المكسيكى الاصل » من جنسيته الامريكية حلال ومشروع(١) . وقد أصدر هذا الحكم القـاضى فرانكفورتر (اليهودى) الذى توفى منـذ أربع سنوات وكان من أبرز قضـاة المحكمة العليا ، وخلفه (اليهودى) آرثر جولدبرج الذى أصبح بعد ذلك المنـدوب الدائم لامريكا فى الامم المتحدة والمدافع الاول عن مصالح اسرائيل والذى اختير بعده فى المحكمة العليا القاضى (اليهودى أيضا) فورتاس وهو أحـد القضاة الذين اشتركوا فى اصدار هذا الحكم الاخير !

وقد تبينا مما سبق أن قانونى العودة والجنسية الاسرائيليين يقومان على فكرة الولاء المزدوج ، ويؤكدان بذلك الفكر الصهيونى فى الدعوة الى أن يصبح ولاء يهود العـــالم لاسرائيـل بدلا من ولائهم للدول التى يحملون جنسيتها ، استنادا الى نظرية الشعب اليهودى . فهـذه الدعوة ترفض فكرة اندماج اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها(٢) ، بل انها تريد أن تجعل من اسرائيل دولة ذات سيادة على الشعب اليهودى فى جميع أنحـاء العالم . وبناء على ذلك تدعى اسرائيل لنفسها حق التحدث باسم يهـود العالم والادعاء بحمايتهم ، الامر الذى ينطوى على تدخل فى الشـــئون الداخلية للدول الاخرى (٣) . وقد برزت هذه الدعوة الخطيرة خلال محاكمة اسرائيل لادولف ايخمان الذى اختطفته من الارجنتين وأعدمته فى ٣١ مايو ١٩٦٢ ذلك أن اسرائيل قد ادعت لنفسها الحق فى محاكمة ايخمـان أمام محاكمها بحجة ارتكابه جرائم ضد اليهود ، مع أن هذه الجرائم قد ارتكبت

---

(١) Perez V. Brownell, 356 U.S. 44.

(٢) وقد جاء فى برنامج الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٥٩ عن الحركة الصهيونية ما نصه :
«The fight against all signs of assimilation (of Jews in their countries of origin) and denial of Jewish peoplehood ».
(Sami Hadawi, op. cit., P. 45).

(٣) John Davis, The Evasive Peace, op. cit., P. 79.

وقد حدث أن أرسلت اسرائيل مذكرات لحوالى عشرين دولة بما فيها الولايات المتحدة تبدى فيها اهتمامها ومسئوليتها عن سلامة مواطنى هذه الدول من اليهود . وقد انتقدت بعض الدوائر اليهودية فى انجلترا هذا الموقف . فردت على ذلك جولدا مايير وكانت وزيرة لخارجية اسرائيل وقتئذ بقولها أن اسرائيل مصممة على ألا تتنازل عن حقها فى التحدث باسم أى يهودى .
(Hadawi, op. cit., 44 - 45).

قبل قيام اسرائيل ، واستندت اسرائيل فى ذلك الى ادعائهـا تمثيل يهـود العـالم(١) .

والواقع ان تصريحات المسئولين فى اسرائيل أو فى المنظمة الصهيونيـة صريحة فى تأكيد ادعاء سيادتها على اليهود فى جميع انحاء العـالم وفرض الولاء لها عليهم . وقد سـبق أن ادلى بن جوريون بتصريح قال فيـه أنه حينما يتحدث اليهودى الامريكى الى رفاقه فى أمريكا عن حكومته فهو يعنى عادة حكومة اسرائيل(٢) ، كما سـبق لليهودى الامريكى برنديز الذى كان قاضيا بالمحكمة العليا الامريكية أن قال « اننى لا أخشى الولاء المزدوج ، فمن لا يحب أمـه لا يمكن أن يحب زوجته(٣) » . كما أن ناحوم جولدمان تحدث أمام المؤتمر الصهيونى العالمى الخامس والعشرين فقـال أنه يجب على اليهودى فى الشـتات أن يكون لديه الشجاعة لكى يرفض فكرة ولاء اليهود للبلاد التى يعيشون فيها . ووصف فى مناسبة أخرى الولاء الواحـد بأنه نازية ، أما تعدد الولاء فهو جوهر الديموقراطية(٤) !

فكأن الديموقراطية فى نظر اسرائيل لا قيام لها ، الا اذا سمحت الدول لرعاياها من اليهود بأن يكون ولاؤهم لاسرائيل ! وهى نتيجـة خطيرة على الامن القومى الداخلى فى أية دولة . ومع ذلك فقد سكتت الدول الموالية لاسرائيل وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكيـة على هـذه النتيجـة ، بسماحها للمنظمة الصهيونية العالمية بمباشرة نشاطهـا على أقاليمهـا وأن يكون لهـا فروع فيهـا بلغت فى الولايات المتحدة وحـدها ٢٤ فرعا ، فى مقدمتها المنظمة الصهيـونية الامريكية والصنـدوق القومى اليهـودى(٥) بحيث أن المنظمة الصهيونية العالمية أصبحت بمثابة منظمة ذات طابع يعلو الحكومات الوطنية Super National Government Type (٦)

ولا شك أن استمرار نشاط المنظمة الصهيونية العالمية فى البلاد الاخرى بعد انشاء اسرائيل ، وباعتبارهـا من أجهزة السلطة فى اسرائيل يؤكد

---

(١) Helen Silving, in Re Eichmann : A Dilemma of Law and Morality The American Journal of International Law, April, 1961; Lasok, The Eichmann Trial, Inter and Comparative Law Quarterly, April 1962; Fawcett, The Eichmann Case, The British Year Book of International Law 1962, P. 181.

(٢) Hadawi, op. cit., P. 46.

(٣) Boasson, loc. cit., P. 380.

(٤) Hadawi, op. cit., P. 46 - 47.

(٥) أنظر تفصيلا نشاط المنظمة الصهيونية العالمية ، فى كتاب أسعد عبد الرحمن من سلسلة دراسات فلسطينية التى يصدرها مركز الابحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية يوليو ١٩٦٧ .

(٦) John Davis, op. cit., P. 84.

ما ينطوى عليه ذلك من تدخل فى شئون الدول الاخرى التى تباشر هـــذه المنظمة نشاطها فيها ، ومن اخلال بسيادتها .

ففى ديسمبر ١٩٥٢ صدر فى اسرائيل القانون رقم ٥٧١٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام المنظمة الصهيونية العالميـــة ، أو الوكالة اليهودية . وقد نص فى صدره على أن اسرائيل تعتبر نفسها ثمرة خلق يهود العالم وأن أبوابهـــا مفتوحة لكل يهودى يرغب فى الهجرة اليها ، وأن المنظمة الصهيونية العالمية هى التى تقود هذه الحركة . كما ينص هذا القانون على أن اسرائيل تعترف بهذه المنظمة كوكالة مرخص لها بالاستمرار فى تحقيق هذا الهدف ، وأنهـــا تطلب من جميع اليهود فى أية دولة معاونتها لتحقيق ذلك(١) . بل أن تشكيل المؤتمر الصهيونى العالمى الذى يعتبر الجهـــاز الاعلى فى المنظمة والذى يعقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات فى اسرائيل ، يكشف عن طبيعة المنظمة . فحيث تشغل اسرائيل ٣٨ ٪ من مقاعدها تشغل الولايات المتحـــدة ٢٩ ٪ ودول أخرى ٣٣ ٪ (٢) ويقضى نظام المنظمة الصهيونية العـــالمية بالتزام الفروع المحلية بمقررات المنظمة العالمية(٢) .

وانصافا للحقيقة فان بعض اليهود ذاتهم قد أبدوا فى مناســـبات عديدة خشيتهم من نتائج هـــذا الولاء المزدوج . ففى تصريح قديم للسير ايدوين مونتاجى حينما كان وزيرا فى حكومة لويد جورج التى أقرت وعـــد بلفور ، ذكر انه اذا تطلع انجليزى الى جبل الزيتون واشتاق الى اليوم الذى ينزع فيه تراب وطنه البريطانى عن حذائه ويعـــود الى فلسطين فكأنه بذلك يقر اهدافا لا تتفق مع كونه مواطنا بريطانيا ويكون قد أقر بعدم صلاحيتـــه لان يشـــترك فى الحيـــاة العـــامة فى بريطانيـــا أو أن يعـــامل كانجليزى ، واضاف منكرا أن اليهود فى العـــالم يكونون شعبا(٤) . وقد وجـــه الفريد ليلنتال الكاتب الامـــريكى اليهـــودى مثل هـــذا النقد واصـــفا فكرة العودة التى بنى عليها الولاء المزدوج ، بأنها فكرة عنصرية بغيضة ومنذرا مواطنيه الامريكيين بمخاطر الجنسية المزدوجـــة قائلا لهم أنهم لا يمكن أن يعيشوا بقدم فى الولايات المتحدة وقدم أخـــرى فى اسرائيل (٥) . وهو نفس موقف الحاخام الامريكى المر بيرجير (٦) . والعـــالم الفـــرنسى ماكسيم

---

(١) أنظر شرحا لقانون المنظمة الصهيونية العالمية فى كتاب بيكر سالف الاشـــارة اليه ، النظام القانونى لاسرائيل ص ٤٩ — ٥١ .

(٢) ندوة الجزائر ، المرجع السابق ص ٤٦ .

(٣) John Davis, op. cit., P. 80.

(٤) Hadawi, op. cit. ,P. 33.

(٥) Alfred Lilienthal, What Price Israel, Chicago, 1953.

(٦) Elmer Berger, The Jewish Dilemma, New York, 1945. Judaism or Jewish nationalism, New York, 1957.

رودنسون(١) والكاتب ريمون أرون الذى كتب حول موضوع اليهود ودولة اسرائيل مقالا فى الفيجارو الادبية فى ٢٤ فبراير ١٩٦٢ قال فيه أن « لكل انسان أن يحب وطنه ويعبد الهه ، كما أنه يستطيع الانتماء الى طائفة دينية والى وحدة سياسية . لكن ما من أحد يجرؤ على المطالبة بحق المواطنية المزدوجة . لأن جوهر المواطنية هو اطاعة قوانين الدولة ، وقبل كل شىء ، الوفاء بالالتزامات العسكرية . وباستطاعتى أن أكون فرنسيا يهودى المذهب ، ولا يمكننى أن أكون فرنسيا واسرائيليا فى آن واحد معا (٢) » .

نابليون وولاء اليهود :

قبل عام ١٧٨٩ كان يهود فرنسا يعتبرون من الأجانب ، ولم تكن لهم حقوق المواطن الفرنسى . ثم صدر فى ٢٤ ديسمبر ١٧٨٩ قانون يجيز لغير الكاثوليك ، أن يشغلوا الوظائف المدنية والعسكرية ، فاستفاد منه اليهود . ثم صدر فى ٣٠ أبريل ١٧٩٠ قانون آخر يمنح الجنسية للاجنبى الذى يقيم فى فرنسا لمدة خمس سنوات أو يكون له نشاط تجارى فيها ، ولكنه أورد تحفظا بالنسبة لحالة اليهود المدنية التى تقرر تأجيل ألبت فيها .

وفى عام ١٧٩١ أصدرت الجمعية الوطنية قانونا أعلنت فيه أن الدستور قد حدد الشروط اللازمة لكى يكون الشخص مواطنا فرنسيا . فمن تتوافر فيه هذه الشروط ويؤدى يمين الولاء لفرنسا ويتعهد بأداء الالتزامات التى يفرضها الدستور يكون من حقه أن يتمتع بمزايا المواطن ، وبالتالى فان التحفظات التى وردت فى القوانين السابقة بشأن اليهود تصبح ولا محل لها ، طالما أنهم قاموا بأداء يمين الولاء وتوافرت فيهم الشروط التى نص عليها الدستور .

---

(١) Maxime Rodinson, Israel et le Refus Arabe, Paris, 1968.

(٢) نقلا عن كتاب الدولة والدين فى اسرائيل ، الدكتور أسعد مرزوق المرجع السابق ص ١١٤

ومع ذلك فان ريمون أرون يعترف فى مقال آخر بأن اليهود فى الدول الاخرى يشعرون بالعطف على اسرائيل ويدافع عن ذلك بأنه اذا كان ينكر الولاء المزدوج فان ذلك لا يعنى استبعاد الروابط التى يمكن أن تقوم بين اليهودى الفرنسى مثلا واسرائيل .
(Encounter, June, 1968, The General and the Jews).

ويلاحظ أن أورى أفنيرى عضو الكينسيت الاسرائيلى وهو الذى كان فى شبابه عضوا فى منظمة أرجون الارهابية يرى اليوم أن يهود العالم لا يكونون أمة وأن ما توقعته الصهيونية من أنه بمجرد قيام اسرائيل سيهرع اليهود اليها لم يتحقق .
(Israel Without Zionists, 1968, P. 153).

وانظر مقاله المنشور فى العدد الخاص الذى أصدرته مجلة الازمنة الحديثة للنزاع العربى الاسرائيلى حيث دعا الى الغاء قانون العودة الاسرائيلى (ص ٧١٥) .

وانظر أيضا رأى الانسة جاكلين هادامار الذى نشرته الموند الفرنسية عدد ٩ و ١٠ أغسطس ١٩٦٧ (مشار اليه أيضا فى أعمال ندوة القانونيين العرب فى الجزائر ص ٤١ هامش ١٨ من الطبعة الفرنسية) .

ومضت سنوات ، حتى كان عام ١٨٠٦ وقد أصبح نابليون امبراطورا على فرنسا . فاذ به يتلقى سـيلا من الشكاوى التى قدمها الفلاحون فى مقاطعة الالزاس يشكون فيها من اليهود الذين يحترفون الاقراض بالربا الفاحش ، ويستغلون حاجتهم .

فأصدر نابليون مرسوما فى ٣٠ مايو ١٨٠٦ جاء فيه أنه يرى أن من واجبه حماية المواطنين من الجشع والاستغلال الذى يمارسه بعض اليهود ، كما أنه يرى من ناحية أخرى وجوب الاهتمام بتنمية الروح الوطنية فى هؤلاء اليهود والبحث فى وسائل معيشتهم والارتقاء بها . فهو قد رأى أن الموضوع أكبر من مجرد شكاوى بشأن الربا ، ولكنه يطرح موضوع اليهود بصفة عامة . ومن ثم فقد أمر بتشكيل جمعية عامة من أعيان اليهود ، تعرض عليها عن طريق مندوبيه المفوضين ، أسئلة يمكن أن تكشف الاجابة عليها عن موقف اليهود .

وفعلا فقد اجتمع فى باريس ١١٣ يهودى يمثلون الحاخامات والملاك والتجار والصيارفة وذلك فى يومى ١٥ و ٢٦ يوليو من نفس السنة ، ورأس الاجتماع أبرهام فورتادو وهو يهودى من البرتغال كان يقيم فى بوردو فى فرنسا . وقدم الى هذا الجمع ثلاث مفوضون أرسلهم نابليون لمناقشتهم ، ولعل أشهرهم هو الفقيه الفرنسى العالمى بورتاليس وقد طرحوا على جماعة اليهود اثنى عشر سؤالا وطلبوا منهم اجابة صريحة عنها .

وهذه الاسئلة تدور حول ما اذا كان يحق لليهودى أن يتزوج أكثر من واحدة ، وما اذا كان الدين اليهودى يقر الطلاق وهل تتبع فى ذلك تعاليم مخالفة للقانون الفرنسى ، وما اذا كان يحق لليهودية أن تتزوج بمسيحى وللمسيحية أن تتزوج من يهودى أم أن تعاليم الدين اليهودى لا تقر الزواج الا بين اليهود . ومن بين هذه الاسئلة سؤال عما اذا كان اليهود يعتبرون الفرنسيين من الديانات الاخرى أخوة لهم ، أم أنهم فى نظرهم أجانب ، ثم أسئلة عن سلطة الحاخامخانة ، وعن المهن التى لا يجيز القانون اليهودى لليهودى ممارستها ، وما اذا كانت التعاليم اليهودية تسمح لليهودى بأن يقرض غير اليهود بالربا ، ولكن لا تسمح بذلك فيما بين اليهود .

على أن السؤال الهام الذى أريد أن أعرض له هنا كان خاصا بولاء اليهودى . وكان هذا السؤال هو السؤال السادس بين الاثنى عشر سؤالا التى وجهتها لجنة التحقيق الى جماعة اليهود .

وها هو نص هذا السؤال كما نشره ميرلان فى موسوعته(١) :

---

(١) Merlin (M.) Répertoire Universel et Raisonné de Jurisprudence, 5ème édition, T. 16, Bruxelles 1826, p. 273.

« كيف ينظر اليهود الذين ولدوا بفرنسا والذين يعاملون كمواطنين فرنسيين ، الى فرنسا ، هل يعتبرونها وطنهم وأن من واجبهم الدفاع عنها كما أن من واجبهم الخضوع للقوانين والاحكام المقررة فى القانون المدنى الفرنسى . ؟ » .

وهذا السؤال يكشف بذاته عن عدم اطمئنان الدولة الفرنسية فى هذا الوقت الى ولاء اليهود الذين حملوا جنسيتها

فماذا كانت اجابة اليهود عليه ؟ .

« ان الاشخاص الذين يتخذون لهم وطنا يقيمون فيه منذ أجيال ، والذين يؤثرون البقاء فيه ، رغم ما يفرض عليهم من قيود لا يمكنهم أن ينظروا الى فرنسا الا بوصفهم فرنسيين يرون أن واجب الدفاع عنها شرف لا يقدر . وأن حب الوطن على هذا النحو يتفق مع معتقداتهم الدينية ، ومن ثم فان اليهودى الفرنسى فى انجلترا ينظر اليه فى أوساط اليهود كأجنبى ، وبالمثل يعامل اليهودى الانجليزى فى فرنسا . وهذا الشعور قائم الى حد أن يهودا فرنسيين فى الحرب الاخيرة ، قد قاتلوا بشراسة ضد يهود ينتمون الى جيوش الدول التى كانت فى حرب مع فرنسا ومنهم من أثخن بالجراح ومنهم من نال تقديرا لشجاعته »(١) .

وظاهر أن هذه الاجابة التى أكدها يهود فرنسا وقتئذ ، تناقض تماما الدعوة التى روجتها الصهيونية بعد ذلك ، وأن هذه الوثيقة التى سجلها زعماء يهود فرنسا منذ أكثر من قرن ونصف ، تحدد تاريخيا مسئوليتهم اليوم عن ولائهم لسياسة فرنسا تجاه الصهيونية .

وعلى أى حال ، أعلن المفوضون الثلاثة بعد ذلك أنهم عرضوا هذه الاجابات على نابليون ، ولكنه رأى أنه لا يبقى هناك أى عذر لاولئك الذين لم يدخلوا الجنسية الفرنسية من اليهود ، ولكى يمكن أن يضمن لهم حرية ممارسة الشعائر الدينية والتمتع بكافة حقوق المواطنين السياسية ، فانه يطلب مقابل هذه الحماية التى يمنحها لهم ، ضمانا دينيا بالالتزام الكامل لهذه المبادىء التى أعلنوها . وأنه يطلب هذا الضمان من جماعة دينية أعلى ليكون اعلانها لهذه المبادىء وثيقة لها أهمية التلمود يلتزم اليهود بها فى كل البلاد وفى كل العصور . وأنه لذلك يتعين اعادة عرض هذه الاسئلة على المجلس الحاخامى الاعلى ، وهو مكون طبقا للعرف اليهودى من سبعين عضوا علاوة على رئيسه .

وقد دعى المجلس الحاخامى فعلا للاجتماع فى باريس فى ٤ فبراير ١٨٠٧ . وقد أعلن فى ختام اجتماعاته التى انتهت فى ٤ مارس رده على هذه

(١) Ibid., p. 273.

الاسئلة . وفى مقدمة الرد أشار الى مبدأ هام يناقض الدعوة الصهيونية ، هو وجوب التفرقة بين الاحكام الدينية والاحكام الدنيوية ، **لان طائفة اليهود لم تعد تكون أمة** وأنه بناء على هذا يطلب من جميع اليهود فى فرنسا الالتزام بولائهم لها ، وأن من يخل بذلك يصبح آثما ومخالفا لارادة الحرب(١) .

ثم اعاد المجلس الرد على السؤال السادس الذى طرحه نابليون والخاص بالولاء . فقال :

« ان المجلس الاكبر وهو مقتنع تمـــام الاقتناع بالفائدة التى تعود على اليهود من اصدار اعلان رسمى يحدد الالتزامات التى تقع عليهم بوصفهم من رعايا فرنسا ، ورغبة منه فى تأكيد احترام المبادىء التى أقرها هـــذا المجلس وهو مكون من فقهاء اليهود فانه يطلب من جميع أخوانه فى الدين السير عليها فى كافة البلاد ، وأن على كل يهودى مولود فى دولة أو يكتسب جنسيتها بالاقامة أو بأى طريق آخر طبقا لقوانينها ، أن ينظر الى هـــذه الدولة على أنها وطنه . ويتحتم عليه الولاء لرئيس هذه الدولة وقوانينها ، **والا يعزل** مصالحه عن المصلحة العامة ، والا يعزل مصيره ومصير عائلته عن العائلة الكبرى وهى الدولة وعليه أن يتألم لمـــا يصيبها وأن يسعد بمـــا تحرزه من نصر ، وأن يساهم بكل طاقاته من أجل سعادة مواطنيه فى هذه الدولة . ومن ثم فان كل يهودى فرنسى عليه أن يخدم فرنسا ويدافع عنهـــا ويلتزم بقوانينها (٢) » .

وبناء على هذا الاعلان الصريح الذى ينفى فكرة الشعب اليهودى أو الامة اليهودية وينظر الى اليهود باعتبارهم طائفة دينية وأن عليهم أن ينـــدمجوا فى المجتمعات التى يعيشون فيهـــا وأن يكون ولاؤهم للدول التى يحمـــلون جنسياتها ــ اصدر نابليون فى ١٧ مارس ١٨٠٨ مرسومين لتنظيم الطائفة اليهودية فى فرنسا ــ ومرسوما ثالثا يحدد حقوق وواجبات اليهود . وقد نص هذا المرسوم الاخير على بطلان اى قروض يعقدها اليهود مع القصر بغير رضاء الاوصياء عليهم وأى قروض مع النساء بغير موافقة أزواجهن أو مع العسكريين بغير موافقة قائدهم ، وأنه يتعين على اليهودى أن يثبت فيما يحرر لصالحه من كمبيالات أنه قدم مقابلا لقيمتها ، وأن أى فائدة تزيد على خمسة فى المائة يتعين انزالها الى هذا الحد . وأن الفائدة التى يصل مجموعها الى أكثر من عشرة فى المائة من رأس المال تعد فائدة ربوية وباطلة ، وأنه يجوز منح المدنيين مهلة للوفاء . وأنه يتعين على اليهودى لممارسته أى مهنة تجارة أو صرافة أن يحصل على ترخيص وأن ما يعقده من رهونات يجب أن يوثق.

فأحكام هذا المرسوم ذاتها تدل على أن نابليون لم يكتف بالضمان الدينى الذى قدمه المجلس الأعلى اليهودى ، فأضاف اليه ضمانا تشريعيا . على أن

(١) Ibid., p. 278.
(٢) Ibid., p. 278.

ما يستوقف النظر حقا ويدعو الى التأمل أن هذا المرسوم فى مادته الاخيرة قد نص على أن يستمر العمل بأحكامه لمدة عشر سنوات بأمل أنه بعد انتهاء هذه المدة لن تدعو الحاجة اليه ، اذ يصبح اليهود شأنهم شأن سائر المواطنين فى الخضوع للاحكام العامة للقانون المدنى ، وأضاف : « وذلك ما لم يخيب أملنا فيهم . ففى هذه الحالة يمكن مد العمل بهذه الاحكام وفق ما نراه مناسبا (١) » .

ومن هذه السابقة الهامة التى حرصت الصهيونية على اخفائها ، يتأكد أمران :

الأمر الأول : أن ولاء اليهود فى فرنسا كان موضع شك وتساؤل ، مما دعا نابليون الى أن يطلب اجراء تحقيق فيه .

الأمر الثانى : أن اليهود فى اجاباتهم على الأسئلة التى وجهت اليهم فى هذا التحقيق قد أعلنوا ولاءهم لفرنسا وحدها . ونفوا أن يكون ولاء اليهودى لجنسه أو طائفته . كما أكدوا أن تعاليم الديانة اليهودية لا تفرض على اليهودى ولاء مختلفا لان اليهود لا يكونون أمة . وهى فكرة مناقضة تماما للدعوة الصهيونية التى بشر بها هيرتزل بعد ذلك فى عام ١٨٩٦ حينما نشر كتابه عن دولة اليهود .

موقف المجلس اليهودى الامريكى :

حينما تأسس المجلس اليهودى الامريكى عام ١٩٤٢ اتخذ موقفا معاديا للصهيونية . فهو يرى أن اليهود كطائفة دينية يمكن أن ينتموا الى جنسيات مختلفة . وقد لفت المجلس اليهودى الامريكى نظر وزارة الخارجية الامريكية فى خطاب أرسله نائب رئيس المجلس وقتئذ الحاخام المر بيرجر ، الى نظرية الشعب اليهودى التى تروج اسرائيل لها وطلب منها ايضاحا عن راى الحكومة الامريكية فيما تدعيه اسرائيل من أن سيادتها تقوم على أساس فكرة الشعب اليهودى وان هذا هو الاساس القانونى لموقفها تجاه اليهود المنتمين الى جنسيات أخرى . وكان رد فيليب تالبوت نائب وزير الخارجية الامريكية فى ٢٠ أبريل ١٩٦٤ أن وزارة الخارجية الامريكية لا تقر قيام علاقات قانونية سياسية مبنية على التبعية الدينية للمواطنين الامريكيين . وبالتالى فان وزارة الخارجية لا تقر بنظرية الشعب اليهودى كأساس فى العلاقات الدولية (٢) .

ورغم هذا التصريح الرسمى لوكيل وزارة الخارجية الامريكية ، فان خطورة النشاط الصهيونى فى الولايات المتحدة لم تتوقف ، بل لعلها تصاعدت

(١) نص المراسيم الثلاثة منشور فى موسوعة ميلان ص ٢٨٣ ــ ٢٨٦ .
(٢) William Mallison, The Zionist Israeli Juridical Claims, George Washington Law Review, 1964, P. 1075.

الى حد دعا الاستاذ وليام ماليسون الاستاذ بجامعـة جورج واشنجطون والمستشار القانونى للمجلس اليهودى الامريكى ، الى أن يعلن عن اعـداد ملف قانونى عن اسرائيل بهدف اثبـات أن النشـاط الصهيونى فى أمريكا ينطوى على مساس بسيادتها مما يقتضى اعادة النظـر فى قوانين الجمعيات التى تجمع أموالا باسم الخير ثم ترصدهـا لدولة أجنبيـة (يعنى اسرائيل) واعادة النظر فى قوانين تسجيل الوكالات الاجنبية (يقصد نشـاط المنظمة الصهيونية) وذلك بهدف الكشف عن وجهة نظر الصهيونية وتمييزهـا عن وجهة النظر الامريكية حتى لا يصبحان شيئا واحدا (١) .

الخلاصـــة :

يبين من هذا العرض المتقدم أن قانونى العودة والجنسـية الاسرائيليين همـا التسجيل القـانونى لمطامع اسرائيـل التوسعية . تلك المطامع التى أعلنهـا ساسـة اسرائيل فى مناسـبات كثيرة وأكدهـا عدوانها على الدول

---

(١) أنظر محاضرة وليم ماليسون التى ألقاها فى الجامعة العربية ، من مطبوعات مصلحة الاستعلامات فى الجمهورية العربية المتحدة ، سلسلة الرأى العام العالمى .

وانظر كتاب الاقلية اليهودية فى الولايات المتحـدة الامريكية ، بقلم مصطفى عبد العزيز من سلسلة دراسات فلسطينية ١٩٦٨ .

ويلاحظ أن لجنـة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الامريكى كانت قد أجرت تحقيقا فى عام ١٩٦٣ عن صـلة الصهيونية الامريكية بالخارج . وقد كشف تقـريرها عن مدى تأثير الوكالة اليهودية على الصهيونية فى أمريكا وعن استخدام الاموال لتأييد سياسات معينة ، وقد قدر فولبرايت ما ينفق فى الدعاية الصهيونية فى أمريكا بحوالى مليون دولار سنويا وأن هذا المبلغ يدفع من المبالغ التى تجمع باسم الخير ولا يخضع للضريبة .
(Hadawi, op. cit., P. 251 - 253).

وتدل بعض الاحصاءات على أن اسرائيل استفادت من الصهيونية العالمية فى المدة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٦٣ ما يوازى ١٤٨٩ مليون دولار وذلك غير التعويضات الالمانية .
Eugene Van Cleef, The Status of Israel, The Middle East Journal, Summer 1964, P. 312).

ويلاحظ أن الصندوق اليهودى فى أمريكا لا يدفع ضرائب عن المبالغ التى يتلقاها (حداوى المرجع السابق ص ٢٦٣) .

وأنظر فى تأثير المنظمات الامريكية الصهيونية وما تمارسه من ضغط :
The Political World of American Zionism, Samuel Hulperin, Detroit 1961.

ويعترف كتاب صدر فى الولايات المتحدة أخيرا على لسان الحاخام الصهيونى بيرنز بأنـه لا يجد تعارضا بين ولائه لاسرائيل وولائه لامريكا
(If Israel lost the war, by Richard Chesnoff, Klein & Littel, New York 1969).

العربيـــة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ورفضهـــا الانســـــحاب من الاراضى التى احتلتهـــا ، مخالفة بذلك قرار مجلس الامن الصـــادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . لذلك لم يكن غريبـــا أن تتركز دعوة بعض النقـــاد فى الغرب ومنهم بعض اليهود الى وجوب الغـــاء قانون العودة الاسرائيلى (١) الذى يحمل طابع دولة عنصرية لليهود تهدف الى تكتيل أغلبية اليهود على أرض اسرائيل .. أى الى التوسع .

(١) Roger Arkiche, La porte étroite, loc. cit., Esprit, Nov. 1967, P. 814.

Uri Avnery, Le conflit israélo-arabe, les Temps Modernes, P. 715

ويلاحظ أنه فى سبتمبر ١٩٦٧ بعث السفير الاسرائيلى فى لندن الى الجالية اليهودية ببريطانيا برسالة ذكر فيها حاجة اسرائيل الى مليون مهاجر يهودى جديد من الدول الغربية فى الخمس سنين القادمة ، باسم قانون العودة . (مايكل آدمز ، مقاله السابق الاشارة اليه فى مجلة The Political Quarterly عدد اكتوبر ــ ديسمبر ١٩٦٨ ص ٤٣٦) .